

تعزيز الشفافية في الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفي الشركات الصغيرة والمتوسطة

7 أيلول 2017
أقر المجلس النيابي اللبناني
القانون رقم (48)
لتنظيم الشراكة بين
القطاعين العام والخاص



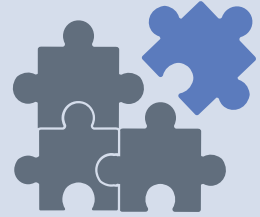
الشراكة بين القطاع العام والخاص

تحافظ على سيادة الدولة وملكيته على مواردها
تنظم عمل القطاع الخاص تحت سقف القانون وتحمله مسؤولياته
تتقاسم الدولة مخاطر المشروع مع القطاع الخاص



الخصخصة

تحوّل الدولة كل المخاطر (التمويل، الانشاء، وغيرها)
إلى القطاع الخاص وتتخلّى عن ملكية الموارد العامة



عقود الإدارة

تتحمل الدولة كل مخاطر المشروع
وتلزم شركات خاصة بإدارة مرفق أو مشروع



تعريف الشراكة بين القطاع العام والخاص

تعاقد زمنيّ ما بين الدولة وشركات القطاع الخاص



تهدف الى تطوير وتحتاج إلى تمويل



تتحمل فيها الدولة مسؤولية ضمان وصول الخدمة إلى المواطن بجودة وسعر مقبولين



تراقب الدولة المشروع المشترك في مرحلتيه التأسيسية والتشغيلية

